المرأة والحياة

في الشرق الأوسط

مختارات من مرافعات السيد عبد الله أوج آلان

3- سلسلة اصدارات مركز القاهرة للدراسات الكردية - أيار 2017

توطئة

عن عبد الله أوجالان

ولد في قرية عمارة التابعة لناحية بيراجيك بمدينة أورفا الكردية في عام 1949. وقد تعرف على الفكر الاشتراكي أيام دراسته الجامعية في كلية العلوم السياسية بالعاصمة التركية أنقرة. ورسم مسار الثورة في كردستان خلال السنين التي شهدت سيادة نظام الطغمة الفاشية في تركيا. وأسس مع مجموعة ثورية "حزب العمال الكردستاني PKK" عام 1978، ليتكفل بريادة ورئاسة حركة شعبية نثرت بذورها وأينعت في ظل ظروف لم يكن يجرؤ فيها أحد على الإجهار بأنه كردي، ليصل عدد مناصريها والموالين لها اليوم إلى الملايين.

وكان قد تم اختطافه في عملية قرصنة دولية تزعمتها أمريكا ونفذها حلف الناتو، ليتم تسليمه على إثرها إلى تركيا في 15 شباط من عام ١٩٩٩. ومن يومها وهو أسير في حجرة انفرادية بسجن جزيرة إمرالي في عرض بحر مرمرة. وفي ظل ظروف التجريد القاسي والعزلة الشاملة المفروضة عليه، تمكن من تدوين مرافعته الأخيرة

الضخمة المؤلفة من خمسة مجلدات تحت اسم "مانيفستو الحضارة الديمقراطية"، ليطرح بذلك فلسفة الحياة الديمقراطية والبيئية المتمحورة حول حرية المرأة على صعيد كردستان والشرق الأوسط والعالم.

مدخل

تاريخُ المدنيةِ الشرقِ أوسطيةِ هو تاريخُ دمارٍ وإنكارِ البيئةِ والمحيط. وهكذا يسري تدفق التاريخ بحُكمِ تَشَكُّلِ قِيَمِ المدنيةِ كثقافةٍ ماديةٍ ومعنويةٍ بالتأسيسِ على إنكارِ قِيَمِ المجتمعِ النيوليتيّ (تَفنيدُها دياليكتيكياً)، رغمَ أنَّ المجتمعَ النيوليتيَّ أيكولوجيٌّ على صعيدِ قِيَمِ كِلتا الثقافتَين. فالبيئةُ في عالَمِه المعنويّ وفي دينِه حيويةٌ وتُقَدَّسُ كأسمى قيمة. كما أنَّ إمكانياتِ التغذيةِ المتناميةَ بالالتفافِ حول المرأةِ هي بدايةُ الاقتصاد. أي أنَّ الطبيعةَ والمرأةَ ضمن اتحادٍ متناغم. كما يُرمَزُ بالإلهةِ الأُمّ إلى مفهومِ الدينِ الطبيعيّ الحيويّ. فالقِسمُ الأكبرُ من وسائلِ الإنتاجِ الماديّ هو من اختراعِ المرأة، وثقافةُ المأكلِ والمَلبَسِ أيضاً تَحمِلُ طابعَها. لكنّ كلَّ هذه القِيَمِ كانت ستتعرضُ مع المدنيةِ إلى الإنكار، وستُصَيَّرُ وسائلَ ربحٍ وقمعٍ تحت ظلِّ هيمنةِ الرجل. كما وسوف تُستَحقَرُ الأرضُ الأُمّ.

وقد تمّ التذرُّعُ بالكثيرِ من الصياغاتِ الميثولوجيةِ والدينيةِ لتمويهِ حاكميةِ الرجل. ومَلحَمَةُ إينانا إلهةُ أوروك، هي انعكاسٌ لهذه المرحلة. حيث تُصَوّرُ الملحمةُ المذكورةُ الشعورَ بالحنينِ العارمِ للطبيعةِ والإلهةِ الأُمّ المقدسةِ القديمة. ومثلما يُلاحَظُ في الملحمة، فإنّ المرأةَ تَئِنُّ جرّاء مَكرِ وجُورِ الرجولةِ الحاكمةِ ضمن النظامِ

الهرميّ والدولتيّ البطرياركيّ الذي أُقحِمَت فيه. ويُعَدُّ الواقعُ المُعاشُ في هذا السياقِ أكثر وضوحاً ولفتاً للأنظارِ في مَلحَمةِ بابل (النزاعاتُ بين ماردوخ، إله بابل القدير، وديامات، الإلهة الأنثى).

هذا ويُذكَرُ في الميثولوجيا السومريةِ أنَّ المرأةَ خُلِقَت من ضلعِ الرَّجُلِ الأعوج. إنه تَعبيرٌ مجازيّ. وتستمرُّ هذه النظرةُ في الأديانِ التوحيديةِ أيضاً. فالمرأةُ التي دخَلَت الزقوراتِ السومريةَ كإلهة، قد خَرَجَت منها كعاهرةِ المعبد. حيث يُفتتَحُ أولُ بيتٍ للدعارة في المدائنِ السومرية، وتُرَفَّعُ المرأةُ من مرتبةِ عاهرةِ المعبدِ إلى جاريةِ القصر. كما تغدو موضوعَ عبوديةٍ لا غنى عنها في الأسواق.

في حين باتت المرأةُ أَمَةً معنيةً بشؤونِ المنزلِ فحسب في المدنيةِ الإغريقيةِ– الرومانية، ولا مكانَ لها في السياسة. أما في المدنيةِ الأوروبية، فهي أداةٌ جنسيّةٌ تابعةٌ للرجلِ بالتعاقد. وفي المدنيةِ الرأسماليةِ هي عاهرةٌ عمومية. وهكذا، فقد اكتسَبَ التاريخُ بُنيةً ومعنىً جنسوياً عبر سيطرةِ الرجل، ليصيرَ بعدَها ذُكورياً.

ينعكس تأنيثُ المرأة (أي عبوديتها) كما هو تسلسلياً على المواضيعِ والوسائلِ الذكوريةِ في المجتمعِ المُعَرَّضِ للاستغلالِ والقمعِ والاضطهاد. فبينما تنتقلُ الزمرةُ الفوقيةُ السياسيةُ والعسكريةُ والرهبانُ في المجتمعِ إلى مرتبةِ الجنسويةِ الحاكمة، فإنّ الشرائحَ التحتيةَ المحكومةَ تُستَأنَثُ تدريجياً. يُدَرَّبُ الرجلُ في المجتمعِ الإغريقيّ– الرومانيّ بسلوكياتٍ جنسويةٍ بالغةِ الكثافةِ ابتداءاً من عمرِ الشباب. هكذا، وحصيلةَ التعاطي الجنسويّ مع المرأة، تَستَفحِلُ حالاتُ الشذوذِ الجنسيّ التي تُلاحَظُ بنطاقٍ واسعٍ على مرّ

عصورِ المدنية. بالتالي، وبقدرِ ما تَغدو المرأةُ أَمَة، فالرجلُ العبدُ أيضاً يصبحُ بالمِثلِ زوجةً خانعة.

ولدى إضافةِ القضايا الناجمةِ عن أجهزةِ القمعِ والاستغلالِ الرأسماليّ الراهنِ أيضاً إلى تلك القضايا ذاتِ الجذورِ التاريخية، يغدو لا مَهرَبَ أمام المرأةِ من عيشِ حياةٍ يَحُفُّها كابوسٌ مُرعِبٌ حقاً داخل المجتمعِ الشرقِ أوسطيّ. فأنْ تَكُونَ امرأةً ربما يعني أنْ تَكُونَ إنساناً يعيش في أحلَكِ الظروفِ وأَعسَرِها. ذلك أنّه يتم تطبيقُ أَشَدِّ درجاتِ القمعِ والاستغلالِ الفظِّ الذي يعانيه المجتمع على جسدِ وكدحِ المرأة. أما كونُ المرأةِ أيضاً إنساناً، فيتم إدراكُه حديثاً. لقد حانَ وقتُ تنحّي التعاطي الجنسويّ المتصلبِ الذليلِ عن مكانه لصالحِ الحاجةِ إلى البحثِ عن صديقٍ ورفيق. أو لِنَقُلْ أنّ الجدالَ حول ذلك قد بدأَ على الأقل. ينبغي المعرفة أنه يستحيلُ عيشُ حياةٍ ثمينةٍ ذاتِ معنى، ما لَم يتحققْ عيشٌ سليمٌ مع المرأةِ ضمن المجتمع. علينا صياغةُ أقوالنا وتطويرُ ممارساتنا انطلاقاً من الإدراكِ بأنّ الحياةَ الأثمنَ والأجملَ يمكنُ تحقيقُها مع المرأةِ الحرةِ المتمتعةِ تماماً بكرامتِها وعِزَّتِها.

السلالة الحاكمة والنزعة العائلية في الشرق الأوسط

كان مجتمعُ الشرقِ الأوسطِ سَبّاقاً في تَعَرُّفِه على قضايا الطبقةِ والهرميةِ والسلطةِ في التاريخِ الكونيّ. نحن نَعلَمُ أنَّ أولَ منظومةٍ هرميةٍ قَبلَ السلطةِ تأسست على الشبابِ والمرأة. فتحالُفُ "الرجلِ المُستَبِدِّ الماكر+ الشامان والراهب+ العجوز الخبير" هو نموذجٌ بِدئيٌّ لكافةِ الهرمياتِ ولجميعِ السلطاتِ والدولِ التي ستتصاعدُ بعدَها. هذا التحالفُ هو نواةُ كلِّ القضايا الاجتماعية. إننا نَشهَدُ عهدَ آل عُبَيد الهرميَّ (5000– 3500 ق.م) في ميزوبوتاميا السفلى قَبلَ هيمنةِ مدينةِ أوروك. إنها هرميةٌ انتشرت في كافةِ أصقاعِ ميزوبوتاميا. وهي نظامٌ منسوجٌ حولَ البيتِ الكبيرِ والأسرةِ الواسعة، وبدايةُ نظامِ السلالة.

ما يَتَكَوَّنُ هنا هو تَصَوُّرٌ وتطبيقٌ لعالَمٍ تَخضَعُ فيه المرأةُ والشبيبةُ وكلُّ مَن بقي خارجَ الشريحةِ الهرميةِ الفوقيةِ إلى استعبادٍ ممَنهَج، وبالتالي، تتأسسُ فيه أرضيةُ القضيةِ الاجتماعيةِ لأولِ مرة. وتتميزُ ميزوبوتاميا بقيادتِها الكونيةِ لهذا النظامِ أيضاً. كما إنها المنبعُ الأصلُ للأيديولوجيةِ السلالاتيةِ والعائلية. وكُونُ هاتَين المؤسستَين لا تَبرَحان منيعتَين في الشرقِ الأوسط، هو على علاقةٍ كثيبةٍ بهذه العِلَّةِ التاريخية. فهاتان المؤسستان ذاتا الريادةِ الذكوريةِ والأقدم في المجتمع، قد أَبدَتا تطوراً مستمراً على مرّ التاريخ. فبينما تَحَوَّلَت

السلالةُ إلى بؤرةٍ أساسيةٍ للسلطةِ وإلى شكلٍ أساسيٍّ للدولة، فإنّ النزعةَ العائليةَ تحولَت كلياً إلى الخليةِ النواةِ الرسميةِ للمجتمعات.

وحروبُ السلطةِ الناشبةُ طيلةَ التاريخِ بهدفِ إنشاءِ أو هدمِ السلالاتِ والعوائلِ الكبيرة، لا عدَّ لها ولا حصر. وبهذه الحروبِ لا تُصَيَّرُ المجتمعاتُ مصدراً للقضايا فحسب، بل وكأنها تُستَهلَكُ وتُستَنفَذُ من الداخلِ عن طريقِها. ينبغي فهمُ نظامِ السلالةِ كتَكامُلٍ أيديولوجيٍّ وبُنيويٍّ متداخِل. وإلى جانبِ تَطَوُّرِه من أحشاءِ نظامِ القبيلة، إلا أنه يَبني نفسَه على أساسِ إنكارِه وكنواةٍ عائليةٍ للشريحةِ الفوقيةِ الحاكمة. له هرميتهُ الصارمةُ جداً، وهو الطبقةُ الحاكمةُ الأولى. إنه النموذجُ البِدئيُّ للسلطةِ والدولة، ويَرتَكِزُ إلى دعامةِ الرجلِ والأولادِ الذكور. فامتلاكُ عددٍ كبيرٍ من الذكورِ أمرٌ مهم لأجلِ السلطة. وقد أفسَحَت هذه الخاصيةُ المجالَ أمام تَعَدُّدِ الزوجات، وأمامَ حياةِ الحَريمِ ونظامِ الجواري. وامتلاكُ بعضِ الرجالِ لعشراتِ النساءِ ومئاتِ الأولادِ متعلقٌ بأيديولوجيةِ السلالة. فالسلطةُ والدولةُ تُنتَجُ في أحشاءِ السلالةِ أولاً. الأهمُّ من كلِّ ذلك أنَّ السلالةَ هي المؤسسةُ التي تُعَوِّدُ قبيلَتَها وعشيرتَها أولاً، ومِن ثَمَّ بقيةَ النظمِ القَبَلِيةِ الأخرى على أولِ تفاوت طبقيٍّ وعلى العبودية.

لذا، يَكادُ يَكُونُ من المستحيل العثورُ على سلطةٍ أو دولةٍ من دونِ سلالة في مدنيةِ الشرقِ الأوسط. الأمرُ كذلك بِحُكمِ جذريةِ واقعِ السلالةِ فيها، ولأنها تُشَكِّلُ مدرسةً تجهيزيةً بالنسبةِ للسلطةِ – الدولة. تركَ تَحَوُّلُ السلالةِ إلى أيديولوجيةٍ رسميةٍ بصماتِه على بُنيةِ العائلة، مُمَهِّداً السبيلَ أمام أيديولوجيةٍ تحتيةٍ على شاكلةِ "النزعة العائلية". هذا وثمةَ فرقٌ بين عائلةٍ وأخرى. فقد تواجَدَت أشكالٌ جدُّ

متغايرةٍ للوحدةِ بين المرأةِ والرجل، سواء طيلةَ التاريخِ أم ما قبلَ التاريخ. إذ كان نمطُ العائلةِ الكلانية، التي يَطغى فيها وزنُ المرأة، منتشراً جداً على وجهِ الخصوص. ولا يُعرَفُ الرجلُ– الزوجُ كثيراً في هذا النمطِ العائليّ. فالأخوالُ والأولادُ أهمُّ بكثير. النمطُ الآخر هو ذاك الذي يتكافأُ فيه الرجل والمرأة. وعلى عكسِ ما يُعتَقَد، فقد شوهِدَ هذا النمطُ أيضاً برواجٍ واسع.

بينما نظامُ رئاسةِ الرجلِ للمنزلِ (ربّ البيت) قد طُوِّرَ بعدَ ذلك بكثير، اقتفاءً بثالوثِ "السلالة– السلطة– الدولة". وهدفُه الأوليُّ هو تنشئةُ نسائه وأولادِه وفق مصالحِ الشرائحِ الفوقيةِ للسلالةِ والسلطةِ والدولة، وخَلقُ الشخصياتِ التابعةِ الخانعة. تَكمنُ مصالحُ السلطةِ والدولةِ تلك في أساسِ الأسرةِ المتعددةِ الزوجاتِ والكثيرةِ الأولاد، بالرغمِ من عدمِ لزومِها بتاتاً، ورغمَ أنها تَمَخَّضَت عن قضايا اجتماعيةٍ ثقيلةٍ للغاية. ومثلما هي السلالة، فكلُّ ربِّ منزلٍ يُحاكيها ويَتَشَبَّه بها بإكثارِه من الزوجاتِ والأولاد، لأنه يرى ذلك ضماناً للقوةِ والحياة. والعقليةُ السائدةُ في المجتمعِ تُحَفِّزُه باستمرار على حذوِ هذا الحَذو. مع أنّ البابَ بذلك يَكُونُ قد فُتِحَ على مِصراعَيه أمام كلِّ القضايا الاجتماعية، بدلاً من إيجادِ الحل.

ولإدراكِ القضايا الاجتماعية، من المهمّ معرفةُ أنّ هذا الوضعَ من ضروراتِ الأيديولوجيا الرسمية، وإدراكُ المساعي الدينيةِ في دعمِه وتوطيدِه. تُعَدُّ ثقافةُ السلالاتيةِ والعائلية، التي لا تَنفَكُّ منيعةً في مجتمعِ الشرقِ الأوسطِ الراهن، أحدَ المصادرِ الأساسيةِ للقضايا، بسببِ ما تُسفِرُ عنه من تَضَخُّمٍ سكانيٍّ وطمعٍ في انتزاعِ الحصةِ من السلطةِ والدولة. كما أنّ الحطَّ من شأنِ المرأة، اللامساواة، عدمَ

تعليمِ الأطفال، نزاعاتِ الأُسرةِ وقضيةَ الشرف؛ كلُّها مرتبطةٌ بالنزعةِ العائلية. وكأنَّ نموذجاً مُصَغَّراً من قضايا السلطةِ والدولةِ الداخلية قد أُسِّسَ داخلَ الأسرة. من هنا، فتحليلُ الأسرةِ شرطٌ لا بدَّ منه لأجلِ تحليلِ السلطة– الدولة– الطبقة والمجتمع.

الجنسوية أيديولوجية قائمة بذاتها

لَطالَما تَوَطَّدت الحاكميةُ الذكوريةُ التي طَوَّرَتها الهرميةُ التقليديةُ وسَلَّطَتها على المرأةِ طيلةَ تاريخِ المدنية. والسلطةُ البالغةُ حَدَّها الأقصى في شكلِ الدولةِ القومية، إنما تنتهلُ قوتَها هذه بنسبةٍ كبرى من الجنسويةِ التي وسَّعَتها وعَمَّقَتها. ذلك أنّ الجنسويةَ ليست وظيفةً بيولوجيةً اعتيادية، بل هي أيديولوجيا تُنتِجُ السلطةَ والدولةَ القوميةَ بقدرِ النزعةِ القوميةِ بأقلّ تقدير. فجنسُ المرأةِ بالنسبةِ للرجلِ الحاكم، هو موضوعٌ شيئانيٌّ وأداةٌ طَبَّقَ عليها شتى أشكالِ طمعِه وجَشَعِه. وعبارةُ "نساؤكم حرثٌ لكم فأتوا حرثَكم أنّى شئتم" المذكورةُ في الكتبِ المقدسة، وعبارةُ المدنيةِ القائلةُ "المرأةُ كالعُود، فاعزفوا عليه ما تشاءُون"؛ إنما تُشِيدان بهذه الحقيقة. علاوةً على أنّ مقولةَ "لا تُنقِصْ العصا عن ظهرِها، ولا المَنيَ من رَحمِها" تَعكِسُ الطابعَ الفاشيَّ للسيطرةِ والتسلط.

الجنسويةُ الاجتماعيةُ وحشٌ اجتماعيٌّ خطيرٌ كما الرأسمالية بأقلّ تقدير. ولَكَم مؤسفٌ أنّ حاكميةَ الرجلِ الجائرِ والماكرِ تَسلكُ موقفاً تعسفياً لا هوادةَ فيه من أجلِ عرقلةِ ظهورِ حقيقةِ هذه الظاهرةِ إلى الوسط. الجنسانيةُ هي الحقلُ الاجتماعيُّ المتروكُ في الظلماتِ الدامسة، على الرغمِ من كونِها تقتضي البحثَ والتمحيصَ بقدرِ الرأسمالية. فكلُّ أيديولوجياتِ السلطةِ والدولةِ تستقي أُولى مناهِلِها من المواقفِ والسلوكياتِ الجنسوية. وعبوديةُ المرأةِ هي الحقلُ

الاجتماعيُّ الأعمقُ والمحجوبُ الذي طُبِّقَت عليه شتى أشكالِ العبوديةِ والقمعِ والاستغلال. إنها الموضوعُ الشيئانيُّ الاجتماعيُّ الذي جُرِّبَت عليه جميعُ أشكالِ السلطةِ والدولةِ ورأَته مصدراً لها.

والرأسماليةُ والدولةُ القوميةُ اللتان تتحركان بوعيٍ وإدراكٍ عميقَين لخصائصِ عبوديةِ المرأةِ هذه، إنما تتوخيان العنايةَ الفائقةَ في استخدامِ المرأةِ كأرقى أداةٍ لرأسِ المالِ والسلطة. لذا، ينبغي العلم يقيناً أنّه لا فرصةَ لأيِّ شكلٍ عبوديٍّ في التطورِ والحياة من دون ترسيخ عبوديةِ المرأة. تفيدُ الرأسماليةُ والدولةُ القوميةُ عن حاكميةِ الرجلِ الأكثر تمأسُساً على الإطلاق. وبصراحةٍ أكثر، فالرأسماليةُ والدولةُ القوميةُ هما احتكاريةُ الرجلِ الطاغي والجبارِ والمستَغِل. وربما تحطيمُ هذه الاحتكاريةِ أصعبُ من تحطيمِ الذّرّة.

وبمَعِيّةِ الحداثة، تَقُومُ الديموغرافيا بوصفِها فرعاً جانبياً من الجنسويةِ الاجتماعية، بربطِ نِسَبِ الولادةِ بمعايير مثالية، مستفيدةً في ذلك من الإحصائياتِ في سبيلِ تكوينِ الجيشِ العسكريِّ وجيشِ العاطلين عن العملِ ومجتمعِ الأمةِ المعياريّ. والأيديولوجيا المسماةُ بالمالتوسيةِ تُشيرُ إلى ذلك. إنّ الزيادةَ السكانيّةَ التي تُهَدِّدُ المجتمعَ والأيكولوجيا ليست قضيةً بيولوجية، بل هي جوهرياً محصلةٌ لاستثمارِ الأيديولوجيةِ الجنسويةِ من قِبَلِ الرأسماليةِ والدولةِ القومية. وربما أنّ الأيديولوجيةَ والممارساتِ الجنسويةَ للرأسماليةِ والدولةِ القومية، بما في ذلك الأسرةُ العصرية، هي مصدرُ أعظمِ القضايا بالنسبةِ للمجتمعِ والبيئة. بالتالي، ينبغي تقييم الجنسويةِ الاجتماعيةِ ارتباطاً بالدولةِ القوميةِ على أنها منبعُ خامسِ أكبرِ قضيةٍ اجتماعية.

العشق والتفسخ في الشرق الأوسط

عليَّ التبيانُ بمنتهى الصراحةِ أني أَجِدُ تحليلاتِ الجنسويةِ الاجتماعيةِ وضعية. ولا أعتَقِدُ بإمكانيةِ تحليلِنا للمرأةِ بالمواقفِ الموضوعانيةِ الفظة. خاصةً وأننا نَجهَلُ رموزَ العبوديةِ المُرَسَّخةِ في المرأة. إني على قناعةٍ بأنّه ثمةَ تَدَنُّسٌ وانغماسٌ زائدٌ في عقليةِ القضيبِ– المهبَل، وأنّ هذه العقليةَ تَشلُّ مهاراتِ الإنسانِ الأخرى. والأمرُ اللافتُ للنظرِ في هذا السياق، هو أنّ ظاهرةَ الجِماعِ التي تتميزُ بوظيفةٍ قَيِّمةٍ وبفترةٍ بَيِّنةٍ وشكلٍ محدودٍ في عالَمِ النباتِ والحيوانِ أجمع، قد اتَّخَذَت لدى النوعِ البشريّ حالةً هيوليةً لا حدود ولا ملامح ولا توقيت زمنيّ لها، وتتفسخُ فيها معالِمُ وظيفتِها إلى أقصاها. ومن المؤكَّدِ أنّ هذا دليلُ رعونةٍ وتَفَسُّخٍ اجتماعيّ المنبع. أو بالأحرى، بالمقدورِ التبيان أنّها حالةٌ تَطَوَّرَت تزامُناً مع ولادةِ وتعميمِ القضيةِ الاجتماعية (القمع والاستغلال).

من هنا، فالقدرةُ على تحديدِ كونِ قضيةِ المرأةِ من جميعِ مناحيها هي قضيةُ المجتمعِ الأوليةُ النابعةُ من تفكيكِ المجتمعِ الأموميّ، إنما هي ضروريةٌ لصياغةِ تعريفٍ سليم. بالإمكانِ رصد أنانيةِ الرجلِ وتَعَسُّفِه الجائرِ في موضوعِ المرأةِ كظاهرةٍ بَيِّنةٍ على مدارِ الساعة. كما أنّ قدرةَ الرجلِ من بين جميعِ الشرائحِ والطبقاتِ الاجتماعيةِ على ارتكابِ الجريمةِ في هذا المضمار، دونَ أنْ تَرِفَّ له عَينٌ أو

يَأبَهَ بأيِّ ضابطٍ أخلاقيٍّ أو قاعدةٍ حقوقيّة؛ إنما هي واقعٌ يستحيلُ على كلِّ مَن له ضميرٌ أنْ يَغضَّ الطَّرْفَ عنه.

وغالباً ما تُسلَكُ هذه المواقفُ الوحشيةُ باسمِ العشق. عِلماً أنه لدى تفسيرِ علاقةِ العشقِ بالحقيقةِ قليلاً كان أم كثيراً، فسيُدرَكُ فوراً أنّ هذا القولَ من أشدِّ أنواعِ الرياءِ انحطاطاً وسفالة. إذ ما مِن ذاتٍ فاعلةٍ تَكُونُ موضوعَ عشقٍ تَنعَكِفُ على العشقِ بممارسةٍ كهذه، لا في عالَمِ النباتِ ولا الحيوان، ولا حتى في العالَمِ الفيزيائيِّ الذي نُفَسِّرُه على أنه "جامد". إذن، واضحٌ جلياً أنّ دوافعَ ومعاني هكذا جناياتٍ ملحوظةٍ لدى النوعِ البشريِّ مختلفةٌ للغاية، حتى لو لوحِظَت بعضُ حالاتِ الشذوذِ التي لا يَزالُ العجزُ سائداً في تحليلِ معناها ضمن تلك العوالِمِ المذكورة. أما عُرى هذه الجناياتِ وأواصرُها مع الحاكميةِ والاستغلال، فتتصدرُ الأمورَ التي ينبغي الإشارة إليها قبلَ كلِّ شيء.

السؤالُ الأساسيُّ الواجب طرحه في هذا المضمارِ هو: لماذا يصبحُ الرجلُ حَسوداً ومتحكِّماً وجانياً لهذه الدرجةِ بشأنِ المرأة، ولِمَ لا يتخلى عن العيشِ في وضعِ المغتَصِبِ لها والمعتدي عليها على مدارِ الساعة؟ ما من ريبٍ في أنّ الاغتصابِ والتَّحَكُّمَ مصطلحان مرتبطان بالاستغلالِ الاجتماعيّ. فهما يُعَبِّران عن الماهيةِ الاجتماعيةِ للمُجريات، وغالباً ما يُذَكِّران بالهرميةِ والبطرياركيّةِ والسلطة. أما معناهما الآخرُ الكامنُ في الأعماق، فهو تعبيرُه عن خيانةِ الحياة. لكنّ تَشَبُّثَ المرأةِ بالحياةِ من نواحٍ عديدة، قادرٌ على الكشف عن الموقفِ الجنسويِّ الاجتماعيِّ للرجل. فالجنسويةُ الاجتماعيةُ تُعَبِّرُ عن فناءِ غِنى الحياةِ تحت نِيرِ الجنسويةِ

الاستهلاكية التي تتسببُ بالشلل، وما يتولدُ عنها من حقدٍ واغتصابٍ وموقفٍ تَحَكُّمِيّ.

علاقةُ غريزةِ الجنسِ باستمرارِ الحياةِ واضحة. ولكن، يستحيلُ رصد أيّ كائنٍ حيّ يتميزُ بعَقليةٍ تَغُوصُ في الشبقيةِ والجوعِ الجنسيّ على مدارِ الساعة. كما ومن الواضحِ جلياً أنّ الحياةَ ليست عبارة عن ممارسةِ الجنسِ وحسب. بل، وعلى النقيض، بالإمكان القول أنّ الاتصالَ الجنسيَّ ضربٌ من لحظاتِ الموت، أو بالأحرى، إنه حملةٌ فانيةٌ للحياةِ تجاه الموت. بناءً عليه، فمزيدٌ من الممارسةِ الجنسية، يعني أيضاً فقدانَ الحياةِ بالمِثل. لا أشيرُ إلى أنّ العمليةَ الجنسيةَ مُميتةٌ وفانيةٌ كلياً. بل وتَحمِلُ بين أحشائِها هدفَ خلودِ الحياة. لكنّ هذا الهدفَ ليس الحياةَ بالتحديد. بل بالعكس، هو تدبيرٌ حيال الخوفِ من الموت. وهذا ما يُمكِنُ القول أنه لا يَحمِلُ قيمةَ الحقيقةِ كثيراً.

بالإمكان إيضاح هذا كالتالي: هل تكرارُ دوامةِ الحياةِ هو المهم، أم الدوامةُ بحَدِّ ذاتِها منفردة؟ فبَعدما يُعَبَّرُ تماماً عن حقيقةِ المنفردِ بذاتِه، فإنّ تَكرارَ الدوامةِ إلى مالا نهاية لا يَحتَوي معاني كثيرة. والمعنى الذي سيَحتَويه، هو الحاجةُ إلى بلوغِ "المعرفةِ المطلقة". وفي هذه الحال، فبمقدارِ ما تُدرِكُ الدوامةُ نفسَها جيداً، سيَكُونُ قد تمَّت تلبيةُ الحاجةِ إلى المعرفةِ المطلقةِ بنفسِ القدر. وهذا ما مفادُه أنه لا تبقى هناك قيمةٌ أو معنى ملحوظٌ للدوامات، وبالتالي للتكاثُرِ الجنسيّ.

النتيجةُ التي يُمكِنُ استخلاصها من هذه التقييماتِ المقتَضَبة، هي أنّ المرأةَ تَخضَعُ لقمعٍ واستغلالٍ اجتماعيَّين مؤسّساتِيَّين ومُمَنهَجَين منذ

العصرِ الأبويّ. فعبوديةُ المرأةِ مُعَقَّدةٌ وبُنيَويةٌ لدرجةٍ يستحيلُ مقارنتها بأيّ شكلٍ آخر من أشكالِ العبودية. وأسواقُ بيعِ العبيدِ من النساء، ومؤسساتُ الجواري والحَرَمِ القائمةُ ضمن سياقِ تاريخِ المدنية، قد تَعكِسُ الظاهرةَ نسبياً. لكنّ ممارساتِ الحداثةِ الرأسماليةِ في تطبيقِ الاستعبادِ على المرأة، قد تكاثرت بما لا يُمكِنُ حسابه.

إذ ما مِن مدنيةٍ تلاعَبَت بالمرأةِ ومَأسَسَت استغلالَها لهذه الدرجة، بقدرِ ما هي الرأسمالية. حيث استُغِلَّت الظاهرةُ إلى درجةٍ، باتت نسبةٌ ساحقةٌ من النساءِ فيها يَعكِسن الممارساتِ التي تُسقِطُهنّ إلى أكثرِ الأوضاعِ انحطاطاً وسفالةً على أنها الخصائصُ الأساسيةُ لهويةِ المرأة. بل وحتى إنهن تَقَبَّلن أنْ يَكُنَّ جزءاً من الألاعيبِ الممارسةِ بحقهن، وبِتنَ في حالةٍ مُستَولى عليهنّ فيها إلى درجةٍ لا يَرَين مانعاً من قيامهن بذات أنفسهن بلعبِ هذه الألاعيب.

إننا لا نتحدثُ فقط عن القمعِ والاستغلالِ الظاهراتيّ. فالمرأةُ لا تتوانى عن عرضِ نفسِها طوعيّاً لعبوديةٍ مُستَساغةٍ ومَهضومةٍ في كافةِ خلايا الحياةِ صوتاً ولوناً وبَدَناً وذهناً. إنها غيرُ منتَبِهةٍ حتى إلى انقطاعِ أواصرِها مع تلك الحقيقةِ المجتمعية، وأنها صُيِّرَت مجردَ حياةٍ يتمُّ التلاعُبُ بها على خشبةِ المسرح. أو بالأصحّ، إنها عاجزةٌ عن إيجادِ إمكانيةٍ لإدراكِ هذه الحقيقة. لذا، وللتمكُّنِ من الحظي بكرامةِ الحياةِ وعِزَّتِها وحقيقتِها، فإنّ تبديدَ الضبابِ الملتفِّ حول المرأةِ لا يَبرَحُ محافظاً على أهميتِه بكلِّ حِدَّتِها.

إلى جانبِ حقيقةِ استحالةِ الحياةِ من دونِ المرأة، فاستحالةُ مشاطَرةِ حياةٍ مُشَرِّفةٍ وثمينةٍ مع امرأةٍ حُطَّ شأنُها إلى هذه الدرجةِ أيضاً حقيقةٌ

جليةٌ تماماً. من هنا، فالسبيلُ الصحيحُ لخَلاصِ الحياةِ وتَحَرُّرِها، هو التحلي بالتحليلِ والممارسةِ بالإدراكِ والإحساسِ بأنّ الحياةَ القائمةَ مع المرأةِ الحالية هي نمطٌ يغرقُ فيه الكلُّ في العبوديةِ حتى الحَلقِ. ينبغي عدم النسيان بتاتاً أنّ الحياةَ الثمينةَ والمُشَرّفةَ مع المرأة، تَقتضي الحِكمةَ والسموَّ العظيمَين. كما وعلى المتطلعين إلى العشقِ أنْ يَتَذَكَّروا كلَّ لحظة، أنّ السبيلَ إلى تحقيقِه يَمُرُّ من هذه الحكمةِ وذاك السموّ. وأيُّ تعاطٍ آخر هو خيانةٌ للعشقِ وخدمةٌ للعبودية. أي، محالٌ بلوغُ العشقِ دون التوصلِ إلى الحقيقةِ المجتمعية.

النظام الأبوي هو ثورة مضادة للمرأة

يُعَبِّرُ النظامُ الأبويُّ (الذي يُلاحَظُ أنه بدأَ بالتصاعدِ بدءاً من أعوامِ ٥٠٠٠ ق.م) عن النظامِ الذي جُرِّبَ فيه أولُ قمعٍ واستغلالٍ اجتماعيَّين، حيث بَرَزَ بعدَ النظامِ الأموميّ، الذي تُؤَيِّدُ مختلفُ البراهينِ أنه تمَّ عيشُه بقوةٍ وطيدةٍ في ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ الاجتماعية. عبورُ الحاكميةِ على الأطفالِ والأملاكِ إلى الرجل، أي إلى مؤسسةِ الأُبُوّة، هي ثورةٌ جذريةٌ مضادةٌ للمرأة، لتمهيدِها المجالَ أمامَ نظامٍ متزمتٍ وقمعيٍّ واستغلاليّ. ويَلوحُ أنّ الرغبةَ في امتلاكِ عددٍ جمٍّ من الأولادِ هي أولُ نظامٍ تَمَلُّكِيّ. فبقدرِ ما يَكثرُ الأولاد، فإنّ امتلاكَ القوةِ والأملاكِ والأموالِ يتضاعفُ بالمِثل. إنّ علاقةَ البطرياركيةِ والسلالاتيةِ مع المُلكِيّةِ جلية. السلالاتيةُ أولُ مؤسسةٍ عائليةٍ واسعةِ النطاق، وهي أكبر من الكلان، وأوعى منها، ومُتَعَرِّفةٌ على المُلكِيّة. إنها الشكلُ الأولُ للنظامِ الأبويّ.

وتراجُعُ حاكميةِ المرأةِ على الأطفالِ والأملاكِ يَسري جنباً إلى جنبٍ مع تَدَنّي شأنها وانحطاطِها. وتتنحى ثقافةُ الإلهةِ الأُمّ عن مكانِها لثقافةِ المُلوك– الآلهةِ الذكور. وتُستَشَفُّ هذه المستجداتُ في الثقافةِ السومريةِ بنحوٍ صارخ. هذا وتتطورُ مؤسسةُ الزواجِ والأُسرةِ طيلةَ تاريخِ المدنية، تحت ظلِّ نموذجِ السلالة. هكذا يُعاشُ الزواجُ الذي يعتمدُ على توازن القوى بين المرأةِ والرجلِ بمنوالٍ محدودٍ أكثر. فبِحُكمِ كونِ السلالاتيةِ قد قُبِلَت أو فَرَضَت قَبولَها كأيديولوجيةٍ

ذكوريةٍ مهيمنةٍ وكاحتكارٍ سلطويّ، فغالبيةُ الزيجاتِ السائدةِ مُرغَمةٌ على الاعترافِ بسيادةِ الأب. وباختصار، فالسلالاتيةُ ومؤسسةُ العائلةِ المرتكزةِ إلى الرجلِ أنظمةٌ صُغرى مُنشَأةٌ واصطناعية، تَحَكُّمِيّةٌ واستغلالية.

طَوَّرَت الحداثةُ الرأسماليةُ هذا النظامَ أكثر فأكثر. فالترتيباتُ الحاصلةُ لصالحِ المرأةِ في الحقلِ القانونيّ، بعيدةٌ عن تأمينِ المساواةِ الفعلية. هذا وباستطاعتنا تعريف الزواج بمؤسسةِ شرعنةِ الجنسويةِ الاجتماعيةِ والحاكميةِ الذكوريةِ المُصَعَّدةِ في ظلّ طابعِ المدنية. إنها عبارة عن الحالةِ التي تنعكسُ فيها احتكاريةُ الهرميةِ والسلطةِ والدولةِ على الوحدةِ الأكثر انتشاراً، والتي تُعتَبَرُ الخليةَ النواة في المجتمع. كما ثمة تناقضٌ مستورٌ بين جوهرِها وشكلِها وشرعَنَتِها. فهي بمنزلةِ أفضلِ مؤسسةٍ لتمويهِ عبوديةِ المجتمعِ العامةِ ممَثَّلةً في شخصِ المرأة.

حيث يُعمَلُ على تأنيثِ المجتمعِ خطوةً تِلوَ الأخرى، باتِّخاذِ سياقِ تأنيثِ المرأةِ أساساً (إسقاطها والحطّ من شأنها وتصييرها امتداداً للرجل). لقد نُفِّذَت عبوديةُ الرجلِ بعد تأنيثِ المرأةِ وبالتداخُلِ معها على الدوام. فالعبوديةُ والتأنيثُ المُطَبَّقان على المرأة، واللذان أَثمَرا عن نتائجِهما، كانتا ستُوَطَّدان لاحقاً بين الرجالِ والطبقاتِ المسحوقة. هذا السياقُ المتصاعدُ مع المدنية، يَصِلُ أَوجَهُ مع الحداثةِ الرأسمالية. والفاشيةُ ذات معنى خاصٍّ في سياقِ تأنيثِ المجتمع. فهي تُفيدُ بالمجتمعِ الصائرِ مستسلِماً. بينما الحداثةُ تُعَبِّرُ عن المجتمعِ المَخصِيّ والمفتقرِ لمهارتِه في الدفاع، وعن مجتمعِ الزوجاتِ العموميات، الذي بات فيه الجميعُ أزواجاً وزوجاتٍ

لبعضِهم البعض. ذلك أنّ تراكُمَ رأسِ المالِ المتحققِ باستمرار، يتطلبُ الروحَ الهجوميةَ والبربريةَ لدرجةٍ لا يُتيحُ فيها الفرصةَ لشكلٍ آخر من المجتمع. إنّ الزواجَ هو الميدانُ الذي تُشَرعَنُ وتُطَبَّقُ فيه العبوديةُ والاغتصابُ باسمِ الشرفِ حتى أعمقِ الأعماق.

ومع ذلك، فالمؤسسةُ التي تُميطُ قناعَ الحداثةِ وتُسقِطُه، هي الأسرةُ التي تعاني من حالةِ الإفلاس. فإفلاسُ الأسرةِ في المدنيةِ الغربيةِ لا يُشيرُ فقط إلى هشاشةِ الأواصرِ الاجتماعية، بل ويَدُلُّ على مدى تناقضِها مع المجتمع، وعُمقِ حالةِ الأزمةِ ووضعِ الفوضى فيها. فكيفما أنّ عبوديةَ المرأةِ تُحَدِّدُ مستوى العبوديةَ الاجتماعية، فحالةُ الفوضى في العلاقةِ بين المرأةِ والرجلِ أيضاً تَعكِسُ تناقضاتِ الحداثةِ الرأسماليةِ الراهنةِ وحالةَ الفوضى لديها.

الجنسوية الاجتماعية والسلطة

الجنسويةُ الاجتماعيةُ ليست مصطلحاً محدوداً بالسلطةِ الكائنةِ في العلاقاتِ بين الجنسَين. بل تدلُّ على سلطويةٍ مستفحلةٍ في كافةِ مستوياتِ المجتمع. وهي تُظهِرُ سلطةَ الدولةِ التي تصلُ أقصاها مع الحداثة. إذ ما مِن شيءٍ مُحَرّضٍ ومثيرٍ وصالحٍ لأنْ يَكُونَ موضوعَ سلطة، بقدرِ ما هي المرأةُ الصائرةُ شيئاً. فالمرأةُ ككيانٍ مُشَيَّأٍ تتسمُ بمزايا تجعل السلطةَ قصوى. ويُبقى عليها دوماً في وضعِ المُحَرّضِ والمُضاعِفِ للسلطة. إنّ تحليلَ علاقةِ المرأةِ بالسلطةِ ضمن هذا الإطار مهمٌّ على صعيدِ كشفِ النقابِ عن حقيقتِها.

فكلُّ رجلٍ يتميزُ بما فيه الكفاية بعَقليةِ تطبيقِ جشعِه في السلطةِ على شخصِ المرأة. وتتكاثرُ العقليةُ نفسُها بممارسةِ النساءِ إياها على بعضهنّ بعضاً وعلى أطفالهن في هيئةِ جشعِ السلطة. وتَغدو المرأةُ ذئبَ المرأةِ هذه المرة. وهذا هو الحدثُ المسمى بردودِ الفعلِ المتسلسلة.

ذلك أنّ دورَ المرأةِ داخلَ نظامِ الاستغلالِ الرأسماليّ منفتحٌ ومُساعِدٌ أكثر بكثير. فهي لا تكتفي بإنجابِ وتنشئةِ الأطفالِ دون مقابل من أجلِ النظام، بل وتَنساقُ وراءَ كلِّ عملٍ بأبخسِ الأجور، ويُبقى عليها في وضعِ المُخَفِّضِ الدائمِ للأَجرِ من جهة، وكأداةِ ضغطٍ على جيشِ العاطلين عن العملِ من جهةٍ أخرى. ولَكَم هو مؤلِمٌ أنه،

وبالرغمِ من كونِها صاحبةَ الكدحِ الأكثر تعرضاً للقهر، إلا أنه ما مِن تعاليم (بما فيها الماركسية) ترى داعياً للتحدثِ عن حقوقِ المرأةِ وكدحِها، أو لصياغةِ تحليلٍ أو إبداءِ موقفٍ سياسيٍّ لازمٍ لأجلِ ذلك.

المؤشرُ الآخَرُ معنيٌّ بكدحِ المرأة، حيث يُبَرهِنُ استشراءَ الجنسويةِ الاجتماعيةِ لحاكميةِ الرجل. باتت قضيةُ التزايُدِ السكانيِّ المُفرطِ تُهَدِّدُ العالَمَ والمجتمعَ تدريجياً بنحوٍ أكبر من قضيةِ الطبقة. التزايدُ السكانيُّ مرتبطٌ عن كثب بالمجتمعِ الجنسويّ والحداثةِ الرأسمالية. فالشهوةُ الجنسيةُ التي لا تَعرِفُ السكونَ على مدارِ الساعة، والثقافةُ السلالاتيةُ والأُسَريّة، وسياسةُ الرأسماليةِ والدولةِ القوميةِ في التزايدِ السكانيِّ بُغيةَ الربحِ والقوة؛ كلُّ ذلك يَجلبُ معه انفجاراً سكانياً كالتَّيهور. ولدى إضافةِ مساهماتِ التقنيةِ والطبِّ إلى ذلك، فالواقعُ البارزُ للعَيانِ يُعَبِّرُ عن أخطرِ المَهالِكِ من جهةِ إمكانيةِ سيرورةِ المجتمعِ والبيئة. والفوضى الديموغرافيةُ متعلقةٌ بهذا الواقع. فكوكبُنا والبيئةُ قد بَلَغا مشارِفَ استحالةِ تَحَمُّلِ الحجمِ القائمِ منذ زمنٍ بعيد (إذا ما استمرَّ تزايُدُ السكانِ الذين يبلغ تعدادُهم ستة مليارات ونصف المليار).

لذا، فتقييمُ إفلاسِ النظامِ من جانبِه هذا أمرٌ مهمّ أيضاً. يجب الإدراك على أحسنِ وجهٍ أنّ المرأةَ أُقحِمَت تحت عبءٍ مُرَوِّعٍ يصعبُ تَحَمُّله، بوصفِها أداةً لإنجابِ أطفالٍ كُثُر. فالقضيةُ تَنبعُ من نظامِ سُخرَةٍ إلزاميةٍ شاقةٍ للغاية، وتتعدى كثيراً مسألةَ امتلاكِ الأطفال. علاوةً على أنه ينبغي الاستيعاب جيداً أنّ إنجابَ الأطفالِ ليس ظاهرةً بيولوجية، بل ثقافيةٌ معنيةٌ بالنظام. ذلك أنّ كلَّ مولودٍ يعني

موتَ المرأة، ليس مرةً واحدة، بل مراتٍ عديدةً على صعيدِ الثقافةِ القائمة.

ما يَلزَمُ هو ثقافةٌ تَقنَعُ بالقليلِ جداً، وتَعُمُّها الإجراءاتُ الصحية، وتقتضي قبلَ كلِّ شيءٍ الإعدادَ الذهنيَّ لإنجابِ الأطفال. كما إنّ إسنادَ فكرةِ الخلودِ والقوةِ إلى المعرفةِ المطلقةِ والجمالياتِ ونَماءِ المجتمعِ الأخلاقيّ والسياسيّ، لا إلى الأطفال، وتحليلَ تنشئةِ الأطفالِ ضمن هذه الأولوياتِ وضمن كُلّيّاتيةٍ متكاملة؛ سيَكُونُ أثمنَ معنىً وَجُودَة. وباختصار، ينبغي حلّ وتحليل موضوعِ تنشئةِ الأطفالِ بناءً على احتياجاتِ المجتمعِ الاقتصاديّ والأيكولوجيّ وفلسفةِ الحرية. لقد أضاعَ النظامُ منذ زمنٍ بعيدٍ فرصةَ تقويمِ نفسِه بالإصلاح.

ثورة المرأة ضرورية

ما يَلزَمُ هو "ثورةٌ نسائيةٌ" تُخاضُ في الميادين الاجتماعيةِ جمعاء. وكيفما أنّ عبوديةَ المرأةِ هي أعمقُ العبوديات، فثورةُ المرأةِ أيضاً ينبغي أنْ تَكُونَ أعمقَ ثوراتِ الحريةِ والمساواة، حيث تتطلبُ الانطلاقاتِ الأكثرَ جذريةً نظرياً وعملياً على السواء. يجب أولاً خوض صراعٍ متعاقبٍ ومتواصلٍ في وجهِ الأيديولوجيةِ الجنسوية.

وثورةُ المرأةِ تقتضي تجذيرَ الحربِ أخلاقياً وسياسياً تجاه عقليةِ الاغتصابِ السائرةِ على مدارِ الساعة. كما وتستَوجبُ رفضَ وتنديدَ ظاهرةِ إنجابِ الأطفالِ بهدفِ السلطةِ والاستغلال، وتركَ هذا الموضوعِ تماماً لإرادةِ المرأةِ المتحررة. إنها تتطلبُ الثورةَ في أيديولوجيةِ السلالةِ والأسرة. ويَبدو أنّ الأهمَّ من كلِّ ذلك هورأنها تقتضي تجاوُز فلسفةِ (أو بالأصحِّ لافلسفةِ) الحياةِ الحاليةِ مع المرأة.

إذ ينبغي عدمَ تقييمِ قوةِ العيشِ مع المرأةِ ارتباطاً بمفهومِ امتلاكِ الأطفالِ وتغطيةِ الشهوةِ الجنسية، بل النظر إلى أنها تَكمنُ في إثمارِ الجمالِ والإخلاصِ والسِّلمِ والنُّبل، وفي وتشاطُرِ ذلك بِعَدلٍ وحرية، باعتبارِها أمتَنَ أواصرِ الصداقةِ والرفاقيةِ والمجتمعية.

ما من شكٍّ في أنّ التشاركَ العادِلَ والحرَّ للحياةِ مع المرأة، يقتضي المعرفةَ المتبادَلةَ للحقيقةِ الاجتماعيةِ ذاتِ المسارِ الصحيحِ بالتأكيد. فالعشقُ الحقيقيُّ لا يُعاشُ إلا ضمن توازنِ قوى الحقيقةِ الاجتماعيةِ

وبمنوالٍ متبادَل. لذا، لا يُمكِنُ تَحَقُّق العشقِ إطلاقاً في الشخصياتِ المُدَنَّسةِ بالعبوديةِ والاغتصابِ والسلطة. والتجاربُ الفاشلةُ المتواصلةُ والمُعاشةُ مِراراً، وحالاتُ إفلاسِ الأسرةِ تؤكِّدُ مصداقيةَ هذه الحقيقة. ففي حالِ تَحَلّي المرأةِ أيضاً بالقوةِ والمعرفةِ المجتمعيتَين بقدرِ الرجلِ على أقلِّ تقدير، سيَكُونُ بالإمكان عيش الحبِّ والجمالِ بإنتاجِهما وتَشاطُرِهما بلا سلطة، وضمن أجواءٍ تَسودُها المساواةُ والحريةُ والسلام.

ويَشتَرِطُ راهنُنا، أي القرن الحادي والعشرون إيلاءَ الأولويةِ لثورةِ المرأةِ بالتأكيد. وشعارُ "إما الحياةُ أو البربرية" يَفرضُ إنجازَ هذه الثورة. ومثلما لمجتمعِ الشرقِ الأوسطِ حاجةٌ بثورةٍ زراعيةٍ– قرويةٍ ثانية، فهو بحاجةٍ إلى ثورةٍ نسائيةٍ ثانيةٍ أيضاً. النظامُ الأموميُّ هو ثورةُ العصرِ النيوليتيِّ النسائية. أو بالأحرى، الثورةُ النيوليتيةُ الرائعةُ كانت ثورةً نسائية. وهي ثورةٌ لا تزالُ البشريةُ تَفتاتُ على إرثِها. في حين أنّ النظامَ الأبويَّ هو ثورةُ المدنيةِ والحداثةِ المضادةُ والمبنيةُ على انحسارِ المجتمعِ الطبيعيّ، والمُوَلِّدةُ لأعمقِ درجاتِ عبوديةِ المرأةِ واستغلالِها، والمُوَسِّعة إياها في كافةِ صفوفِ المجتمع. لكنّ هذه الثورةَ المضادةَ الكبرى تَشهَدُ في يومِنا أزمتَها الممنهجةَ وحالةَ الفوضى في جميعِ الميادين الاجتماعية، وتُعاني الانحلالَ والانهيار.

يُفهَمُ من ذلك أنّ ما فُرِضَ على المرأةِ هو خيانةُ الحياة. من هنا، ولَئِنْ يُرادُ حياةٌ قَيِّمةٌ بالفعل، فيجب أولاً إعادة إنتاج مشاعرِ الجمالِ والجَلال، والنجاح في تشارُكِها ضمن توازنِ القوى بالمعرفةِ المتبادلةِ مع المرأة. ويجب إنشاء هذا الواقعِ وبلوغ حقيقتِه. كما

وينبغي في هذا المضمار أنْ يتمَّ عيشُ الواحديةِ والكونية، أي عيشُ الحالةِ العَينِيّةِ للمرأةِ والرجلِ والحالةِ المجردةِ المُثلى للذكورةِ والأنوثةِ معاً وبالتداخل. ولأجلِ عيشِ ذلك، يتوجب تكوين وعيِه وإرادتِه. في حين يجب التخلي عن بعضِهما البعض جذرياً من زاويةِ المُلكيةِ والتَّمَلُّك. كما ويجب جعل جاذبيةِ الجمالِ والشخصيةِ الأصيلةِ ساريةً بدلاً من مفهومِ الشرفِ التقليديّ.

يستحيلُ تحريرُ الحياةِ ما لَم تُعَشْ ثورةٌ نسائيةٌ جذرية، وبالتالي، ما لَم يَتَحَقَّقْ التغيرُ الجذريُّ في عقليةِ وحياةِ الرجل. ذلك أنّ العاملَ الرئيسيَّ في الحياة، بل وحتى الحياةَ بذاتِ نفسِها ستتحولُ إلى سَراب، ما لَم تتحررْ المرأةُ بصفتِها قمةَ الحياة. كما ستظَلُّ السعادةُ خيالاً أجوفاً، ما لَم تَتَحَقَّقْ مُصالَحةُ الرجلِ مع الحياة، ومُصالَحةُ الحياةِ مع المرأة. لا حدود للحقائقِ الاجتماعيةِ بشأنِ المرأةِ والحياةِ الحرة.

لكنّ المجتمعَ والمرأةَ الشرقَ أوسطيَّين أُسقِطا بما فيه الكفاية، وأُخرِجا من كَينونتِهما، وصُيِّرا بمثابةِ موضوعٍ شيئيٍّ على يَدِ المدنيةِ التي عاشاها، والحداثةِ التي تَعَرَّضا لغَزوِها. من هنا، فتحليلُ القضية الاجتماعيةِ عبر المرأة، والتوجُّهُ صوبَ حلِّها أيضاً عن طريقِ الظاهرةِ عينِها؛ إنما هو الأسلوبُ الصحيح. ولا يُمكِنُ بلوغ الحقيقةِ بخُطى سديدةٍ فيما يتعلقُ بأُمِّ القضايا، إلا بفرضِ ثورةِ المرأة، التي هي أُمُّ الحلول.

تتميزُ العصرانيةُ الديمقراطيةُ بالإصرارِ والنموذجيةِ والعملياتيةِ في سياقِ قضيةِ المرأةِ وثورتِها. فالمشاريعُ التي تشتَمِلُ عليها عناصرُ

العصرانيةِ الديمقراطية، لا تُخَطَّطُ أو تُنَفَّذُ من دون المرأة. وبالعكس، إنها مشاريع بمثابةِ ثوراتٍ ستتحققُ في كلِّ خطوةٍ منها بمشاطَرةِ الحِكمةِ والممارسةِ العمليةِ مع المرأة. فكيفما تَحَقَّقَ بناءُ المجتمعِ الاقتصاديِّ بريادةِ المرأة، فإعادةُ بنائِه أيضاً تقتضي القوةَ الكومونالية (التشاركية) للمرأة. ذلك أنّ الاقتصادَ هو المِهنةُ الاجتماعيةُ والممارسةُ الذاتية للمرأة. أما الأيكولوجيا، فهي علمٌ لا يُمكِنُ تحقيق التقائِه مع المجتمع، إلا بنَباهةِ المرأةِ ويَقَظَتِها. فالمرأةُ بيئويةٌ على صعيدِ الهوية. كما أنّ المجتمعَ الديمقراطيَّ مجتمعٌ يتطلبُ ذهنَ المرأةِ وإرادتَها الحرة. وبمنتهى الصراحة، فالعصرانيةُ الديمقراطيةُ هي عصرُ ثورةِ المرأةِ وحضارةِ المرأة.

المجتمع التاريخي والحياة الاجتماعية

ما دامت المجتمعاتُ موجوداتٍ تاريخية، فمعانيها حينئذٍ تاريخيةٌ أيضاً. أما المعنى، فهو جوهرُ الحياةِ الاجتماعية. كما يُمكِنُ تعريفه على أنه هدفُ الحياةِ الاجتماعيةِ وروحُها وذهنُها. بينما الحقيقةُ هي البلوغُ بالمعنى الذي شَكَّلَه وجودُ هذا المجتمعِ التاريخيّ إلى اللغةِ والتعبيرِ والشكلِ ميثولوجياً ودينياً وفنياً وحِكمَةً وعلمياً.

لا ينفكُّ المجتمعُ البشريُّ يحيا هذه القيمَ المعنويةَ تأسيساً على أساليبِ الحقيقةِ عينِها، رغمَ مرورِه بتخريباتٍ ثقيلةِ الوطأة. وشكلُ الحياةِ هذا برهانٌ آخَر على تاريخانيةِ المجتمع. ما من شكٍّ في أنّ شكلَ الحياةِ الاجتماعيةِ هذا لَم يَبقَ على حالِه، بل لَطالَما حَمَلَ تطوُّراً محدوداً بين أحشائِه على الصعيدِ الدياليكتيكيّ. ولكنه أَحيا ذاتَه حتى يومنا الراهنِ كشكلٍ أساسيّ، رغمَ معاناتِه الإرهاقَ ومرورِه بالتصفيةِ والتخريبات.

أولُ تَصَدُّعٍ كبيرٍ في شكلِ حياةِ هذا المجتمعِ التاريخيّ قد تَحَقَّقَ مع الهرمية. حيث استقرت الهرميةُ في أحضانِ المجتمعِ كعنصرٍ ذاعَ صِيتُ وجودِه ابتداءاً من أعوامِ ٥٠٠٠ ق.م على وجهِ التقريب، مثلما عُرِّفَت سابقاً. فالهرميةُ بالذات تُعَبِّرُ عن أولِ مجموعةٍ نُخبوية. ذلك أنّ الهرميةَ بوصفِها ثالوثَ "الراهبِ+ الحاكمِ+ العسكريّ"، تَعملُ على التأسُّسِ مكانَ اقتدارِ المرأةِ– الأم. أولُ اغترابٍ جادٍّ في

ثنايا الحياةِ الاجتماعيةِ يَبدأُ مع سلطةِ هذه النخبة. هذا وتَعُودُ بُنى العائلةِ والسلالةِ النخبويةِ بمصادرِها إلى الهرميةِ أيضاً. فبينما تتشكلُ السلالاتيةُ كدولة، فهي من الجانبِ الآخَرِ تنتقلُ بالحياةِ الاجتماعيةِ إلى معنى وشكلٍ مختلفٍ بصفتِها أُسْرَويّة. موضوعُ الحديثِ هنا هو حصولُ التَحَوُّلِ الجذريّ.

يتجذرُ هذا التصدُّعُ والتحوُّلُ على صعيدِ المعنى والشكلِ أكثرَ فأكثر، مع بدءِ ظهورِ المدينةِ والتفاوُت الطبقيّ والتدوُّلِ اعتباراً من أعوامِ ٣٥٠٠ ق.م. ويؤدي مجتمعُ المدنيةِ دوراً رئيسياً في ذلك. فاحتكاراتُ المدنيةِ (الدولة، مزارع العبيد، التجارة واحتكارات الربا) المتأسسةُ على الفوائضِ الاجتماعية، قد جَرَحَت الحياةَ من الصميم. فلدى تَرَبُّعِ عناصرِ الاغترابِ المفروض غيرِ المسبوقِ على صدرِ المجتمع، ظَهَرَت للعيانِ حَيَواتٌ خاصةٌ بالشرائحِ الفوقيةِ وأخرى بالشرائح السفلية، إذ سادَها الفسادُ والتفسُّخُ معنىً وشكلاً، وتمزَّقَت كُلِّيّاتِيَّتُها تدريجياً. والوجودُ المسمى بنمطِ الحياةِ المدنيةِ يُعبِّرُ عن هذا النمط. كما أنّ المدنيةَ التي أَخَذَت أبعادَها في الساحةِ المركزيةِ نفسِها (الهلال الخصيب) ضمن المجتمعِ الشرقِ أوسطيّ، تتميزُ بمعنى مركزيٍّ أيضاً. إنها كونية. وهي شرقُ أوسطيةٍ تاريخاً ومكاناً، مهما كانت قد عَمَّقَت الاغترابَ في طوايا الحياةِ الاجتماعية. أي أنّ حياةَ المدنيةِ المستقرةَ كطبقةٍ عُليا في الحياةِ الاجتماعيةِ ضمن الشرقِ الأوسط، تُعَبِّرُ عن سياقٍ هيمنةٍ دامَت حوالي خمسةَ آلافِ سنة. الهيمنةُ ليست عنصراً بسيطاً، حيث تسلَّلَت في جميعِ مساماتِ الحياةِ الاجتماعيةِ وأنسجتِها وأجهزتِها.

وقد تمت موضعةُ المرأةِ كهويةٍ في الحضيضِ ضمن نمطِ الحياةِ هذا، ورُسِّخَت عبوديةُ الرجلِ عليها. ودارت المساعي لترتيبِ القبائلِ والعشائرِ الرَّحَّالةِ والمقاومةِ إلى جانبِ القرويين والحِرَفِيّين الكادحين، وبنائهم كطبقةٍ ثالثة. لكنّ هذه الشرائحَ أَثَّرَت في الطبقتَين الأولى والثانية، مُبقِيَةً على حياةِ المقاومةِ منتعشةً وحيويةً دوماً طيلةَ التاريخ. علاوةً على أنّ احتكاراتِ المدنيةَ لَم تَلجَأْ فقط إلى وسائلِ العنفِ المحض، بل واستخدَمَت أساليبَ التعبيرِ عن الحقيقةِ أساساً (الميثولوجيا، الدين، الحكمة، الفن، والعلوم)، راميةً بذلك إلى بسطِ شرعيتِها على أنها طبيعيةٌ في الحياةِ الاجتماعية، وإلى جعلِها خالدةً بلا نهاية. هكذا باتت تُخضِعُ كافةَ قوالبِ الحياةِ الاجتماعيةِ القديمةِ وأعيادِها ومراسيمِها وعباداتِها وترفيهاتِها المُسَلِّيَةِ للتفسيرِ تحت ظلِّ احتكاراتِها، فتَتَبَنَّاها تاركةً بصماتِها عليها.

لكنّ أقدمَ قوالبِ الحياةِ الاجتماعيةِ تستمرُّ بوجودِها ومعناها أساساً، وتُعَبِّرُ عن حقيقتِها، ولو بنحوٍ متجزِّئٍ وممزَّق. ورغمَ تحقيقِ مدنياتِ الهندِ والصينِ وأمريكا الجنوبيةِ تطوُّراً ملحوظاً في أماكنِها في عصرِ المدنية، إلا أنّ الدورَ الرئيسيَّ ظلَّ قائماً في نظامِ المدنيةِ المركزيةِ ذاتِ الأصولِ الشرقِ أوسطيةِ حتى عهدِ الحداثةِ الأوروبية. أما نظامُ المدنيةِ المركزية، الذي حَقَّقَ انطلاقتَه الأخيرةَ تحت اسمِ الإسلام، فكما ذُكِرَ آنفاً، قد خسرَ هيمنتَه لصالحِ الحداثةِ الرأسماليةِ الأوروبيةِ في نهايةِ مطافٍ دامَ خمسةَ قرونٍ من محاولاتِ الأخيرةِ في أنْ تَحلَّ محلَّه.

ما عاشَه مجتمعُ الشرقِ الأوسطِ مضموناً تحت اسمِ الإسلامِ هو تاريخُه القديم. فبينما استمرّت الهرميةُ والسلالاتيةُ والإمبراطوريةُ

بوجودِها في عهدِ الإسلامِ باسمِ الخِلافةِ والإمارةِ والسَّلطَنة، فقد جَهِدَت العناصرُ الديمقراطيةُ المقاوِمةُ للاستمرارِ بوجودِها ومعانيها وحقائقِها كجماعاتٍ ومذاهب مختلفةٍ جداً (العَلَوِيّة، الشيعة، الخوارج، الإيزيدية، والشعوب والثقافات الموسوية والمسيحية). ورغمَ كلِّ هذا التمايُزِ الشرائحيِّ والتجزُّؤ، إلا أنّ الواقعَ الساطعَ بجلاءٍ هو كينونةُ الجانبِ الكونيِّ والكُلِّيّاتِيِّ للحياةِ الاجتماعيةِ في الشرقِ الأوسط، ولكنْ بمنوالٍ واهِنٍ ومتجَزّئٍ من حيث المعنى والحقيقة.

يجب إعادة تمكين المرأة والحياة "Jin û Jiyan"

يجب عدم النسيان أنّه من المحال تحقيق ممارساتٍ عمليةٍ لحياةٍ عظيمة، دون يوتوبياتٍ عظيمة. كما أنّ ثقافةَ الشرقِ الأوسطِ أَهدَت يوتوبيا الجنةِ والنار إلى البشرية، ولَطالَما بَحَثَت عن عُشبِ الخلودِ منذ آلافِ السنين، من خلالِ ملحمةِ كلكامش، التي هي أولُ ملحمةٍ مدوَّنة. والآن أَعي أنّ جيلَ كلكامش، الذي خَسِرَ الحياةَ المُمكِنةَ مع المرأةِ الحرةِ بسببِ مَرَضِ السلطة، لن يتمكَّنَ من العثورِ على تلك الحياةِ التي طالَما انساقَ وراءَها؛ ليس من حيثُ الخلودِ فحسب، بل وضمن سياقِ الحياةِ الواقعيةِ أيضاً.

إذ لا يُمكنُ العثور على شيءٍ إلا في مكانِ إضاعتِه. بُركانُ الحياةِ الأعظمُ قد انفجرَ عند النوعِ البشريِّ على حوافِّ سلسلةِ جبالِ طوروس – زاغروس، وفي وادِيَي دجلة والفرات. هنا وُلِدَت الحياةُ البَهيةُ الساحرة، وتَحَقَّقَت في كردستان على هيئةِ "Jin û Jiyan" (المرأة والحياة). هذه الحياةُ المتكونةُ خلال آلافِ السنين، قد أُضِيعَت مُجدَّداً ضمن الأماكنِ نفسِها وبالتزامُنِ مع ظهورِ سلطاتِ الهرميةِ والدولة، متجسدةً في "Jin û Jiyan".

لقد أُثبِتَ أنّ جميعَ الملاحمِ منسوخةٌ من ملحمةِ كلكامش. فتَصَوُّرا الجنةِ والنارِ معنيان دوماً بهذه الحَيَواتِ المُعاشةِ ثم المفقودة. فمَرَضُ السلطةِ يَقتلُ الحياةَ بكلِّ معنى الكلمة. وإدراكاً لهذا على

أحسنِ وجه، فمشروعُ عصرِ الشرقِ الأوسطِ الديمقراطيّ يُعَدُّ في الآنِ عينِه مشروعَ الحقيقةِ التي تؤكد على إعادةِ كشفِ حياةِ المرأةِ الحرةِ غيرِ السلطوية، متمثلةً في هيئةِ المجتمعِ الأيكولوجيّ والاقتصاديّ، والعثورِ عليها في مكانِ إضاعتِها بسبب مَرَضِ السلطة. كلُّ مشروعٍ هو يوتوبيا المستقبلِ في الوقتِ نفسِه. والمجتمعُ الديمقراطيُّ والعصرانيةُ الديمقراطيةُ هما يوتوبيا المستقبلِ المتحققةُ على دربِ الحريةِ والمساواةِ ضمن إطارِ الاختلافِ والتباين.

لدى بحثِ كلِّ مَن يَمتَلِكُ يوتوبيا الحياةِ الحرةِ العظيمةِ عنها، فسيَجِدُ أنه ثمة شرطٌ لنمطِ حياةٍ أمثلتُها كثيرةٌ في المنطقة. ألا وهو: عليكَ بالعيشِ في سبيلِ الحقيقةِ التي تُمَكِّنُها المجتمعية. وستَعيشُ كلما عثَرتَ على الحقيقة. وستُؤَسِّسُ المجتمعَ الأخلاقيَّ والسياسيَّ كلما نَشَرتَ هذه الحقيقة. وستُكافحُ بمنوالٍ قويمٍ وسليمٍ في سبيلِ ذلك، إزاءَ العراقيلِ الداخليةِ والخارجيةِ التي ستَظهرُ أمامك. هكذا تَقولُ أكاديميةُ الحكمةِ دوماً في الشرقِ الأوسط. وإرادةُ الحياةِ الحرةِ تَعمَلُ دوماً بهذا القول!